بسم الله الرحمـــٰن الرحيم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

[المتن]

فَصْلٌ

[فِي اخْتِلاَفِ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ وَأَنَّهُ اخْتِلاَفُ تَنَوُّعٍ]

الْخِلاَفُ بَيْنَ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ، وَخِلاَفُهُمْ فِي الاَحْكَامِ أَكْثَرُ مِنْ خِلاَفِهِمْ فِي التَّفْسِيرِ، وَغَالِبُ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلاَفِ يَرْجِعُ إِلَى «اخْتِلاَفِ تَنَوُّعٍ» لاَ «اخْتِلاَفِ تَضَادٍّ»، وَذَلِكَ صِنْفَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعَبِّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنِ الْمُرَادِ بِعِبَارَةِ غَيْرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ، تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي الْمُسَمَّى غَيْرِ الْمَعْنَى الآخَرِ، مَعَ اتِّحَادِ الْمُسَمَّى، بِمَنْزِلَةِ الأَسْمَاءِ الْمُتَكَافِئَةِ الَّتِي بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ. كَمَا قِيلَ فِي اسْمِ السَّيْفِ: «الصَّارِمُ» وَ«الْمُهَنَّدُ». وَذَلِكَ مِثْلُ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَأَسْمَاءِ رَسُولِهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَأَسْمَاءِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ كُلَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ، فَلَيْسَ دُعَاؤُهُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مُضَادًّا لِدُعَائِهِ بِاسْمٍ آخَرَ؛ بَلْ الأَمْرُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء:١١٠].

وَكُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ الْمُسَمَّاةِ وَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الاسْمُ؛ كَـ«الْعَلِيمِ» يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْعِلْمِ، وَ«الْقَدِيرِ» يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالْقُدْرَةِ، وَ«الرَّحِيمِ» يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَالرَّحْمَةِ.

وَمَنْ أَنْكَرَ دَلاَلَةَ أَسْمَائِهِ عَلَى صِفَاتِهِ مِمَّنْ يَدَّعِي الظَّاهِرَ، فَقَوْلُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ غُلاَةِ الْبَاطِنِيَّةِ «الْقَرَامِطَةِ» الَّذِينَ يَقُولُونَ: (لاَ يُقَالُ هُوَ حَيٌّ وَلاَ لَيْسَ بِحَيٍّ)؛ بَلْ يَنْفُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ؛ فَإِنَّ أُولَئِكَ «الْقَرَامِطَةَ الْبَاطِنِيَّةَ» لاَ يُنْكِرُونَ اسْمًا هُوَ عَلَمٌ مَحْضٌ كَالْمُضْمَرَاتِ وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ مَا فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى مِنْ صِفَاتِ الإِثْبَاتِ؛ فَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى مَقْصُودِهِمْ كَانَ مَعَ دَعْوَاهُ الْغُلُوَّ فِي الظَّاهِرِ مُوَافِقًا لِغُلاَةِ الْبَاطِنِيَّةِ فِي ذَلِكَ. وَلَيْسَ هـٰذَا مَوْضِعَ بَسْطِ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِهِ وَعَلَى مَا فِي الاسْمِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي فِي الاسْمِ الآخَرِ بِطَرِيقِ اللُّزُومِ.

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مِثْلُ: «مُحَمَّدٍ» وَ«أَحْمَدَ» وَ«الْمَاحِي» وَ«الْحَاشِرِ»

وَ«الْعَاقِب».

وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ؛ مِثْلُ: «الْقُرْآنِ» وَ«الْفُرْقَانِ» وَ«الْهُدَى» وَ«الشِّفَاءِ» وَ«الْبَيَانِ» وَ«الْكِتَاب». وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

فَإِذَا كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ تَعْيِينَ الْمُسَمَّى، عَبَّرْنَا عَنْهُ بِأَيِّ اسْمٍ كَانَ إِذَا عُرِفَ مُسَمَّى هٰذا الِاسْمِ.

وَقَدْ يَكُونُ الاسْمُ عَلَمًا، وَقَدْ يَكُونُ صِفَةً كَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾[طه:١٢٤] مَا ذِكْرُهُ؟ فَيُقَالُ لَهُ: هُوَ «الْقُرْآنُ» مَثَلاً أَوْ: هُوَ مَا أَنْزَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ. فَإِنَّ «الذِّكْرَ» مَصْدَرٌ. وَالْمَصْدَرُ تَارَةً يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْعُول.

فَإِذَا قِيلَ: ذِكْرُ اللَّهِ، بِالْمَعْنَى الثَّانِي، كَانَ مَا يُذْكَرُ بِهِ؛ مِثْلَ قَوْلِ الْعَبْدِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَإِذَا قِيلَ بِالْمَعْنَى الاَوَّلِ كَانَ مَا يَذْكُرُهُ هُوَ، وَهُوَ كَلاَمُهُ، وَهٰذا هُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾[طه:١٢٤] لأَنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى﴾[طه:١٢٣]، وَهُدَاهُ هُوَ: مَا أَنْزَلَهُ مِنَ الذِّكْرِ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾[طه:١٢٥-١٢٦].

وَالْمَقْصُودُ: أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ الذِّكْرَ هُوَ كَلاَمُهُ الْمُنَزَّلُ أَوْ هُوَ ذِكْرُ الْعَبْدِ لَهُ، فَسَوَاءٌ قِيلَ: (ذِكْرِي): كِتَابِي أَوْ كَلاَمِي أَوْ هُدَايَ.. أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَإِنَ الْمُسَمَّى وَاحِدًا.

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُ السَّائِلِ مَعْرِفَةَ مَا فِي الاسْمِ مِنَ الصِّفَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ فَلاَ بُدَّ مِنْ قَدْرٍ زَائِدٍ عَلَى تَعْيِينِ الْمُسَمَّى، مِثْلُ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ: ﴿الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ﴾[الحشر:٢٣]، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ اللَّهُ؛ لَكِنَّ مُرَادَهُ: مَا مَعْنَى كَوْنِهِ قُدُّوسًا سَلاَمًا مُؤْمِنًا؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

إِذَا عُرِفَ هٰذا، فَالسَّلَفُ كَثِيرًا مَا يُعَبِّرُونَ عَنِ الْمُسَمَّى بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الصِّفَةِ مَا لَيْسَ فِي الاسْمِ الاخَرِ؛ كَمَنْ يَقُولُ: أَحْمَد هُوَ: الْحَاشِرُ، وَالْمَاحِي، وَالْعَاقِبُ. وَالْقُدُّوسُ: هُوَ الْغَفُورُ وَالرَّحِيمُ، أَيْ إِنَّ الْمُسَمَّى وَاحِدٌ، لاَ أَنَّ هٰذه الصِّفَةَ هِيَ هٰذه الصِّفَةُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هٰذا لَيْسَ اخْتِلاَفَ تَضَادٍّ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ: تَفْسِيرُهُمْ لِلصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ «الْقُرْآنُ» أَيْ اتِّبَاعُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ

الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ: «هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ».[1]

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ «الإِسْلاَمُ»؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً: صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَعَلَى جَنَبَتَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ، وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ. قَالَ: فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الإِسْلاَمُ وَالسُّورَانِ حُدُودُ اللَّهِ، وَالأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ».[2]

فَهَذَانِ الْقَوْلاَنِ مُتَّفِقَانِ؛ لِأَنَّ دِينَ الإِسْلاَمِ هُوَ اتِّبَاعُ «الْقُرْآنِ»، وَلَكِنْ كُلٌّ مِنْهُمَا نَبَّهَ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الاخَرِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ "صِرَاطٍ" يُشْعِرُ بِوَصْفٍ ثَالِثٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ «السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ».

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ «طَرِيقُ الْعُبُودِيَّةِ».

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : هُوَ «طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَهَؤُلاَءِ كُلُّهُمْ أَشَارُوا إِلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ ؛ لَكِنْ وَصَفَهَا كُلٌّ مِنْهُمْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا.

[الشرح]

باسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد؛ هذا الكلام مهم جدا للناظر في كلام السلف في التفسير، وقدّم له بمقدمة؛ وهي أن كلام السلف من الصحابة والتابعين في التفسير قد يكون مختلفًا؛ ولكن خلافهم واختلافهم في التفسير قليل بالنسبة إلى اختلافهم في الأحكام الفقهية، فإنّ اختلافهم في الأحكام كثير جدا، وأما اختلافهم في التفسير فقليل.

وهذا الكلام قد لا يُسَلّم له إذا نظر إلى أن الاختلاف في كل آية موجود عن السلف موجود

---

[1] **سنن الترمذي**: كتاب ثواب القرآن، باب فضل القرآن، حديث رقم (٢٩٠٦). قال الترمذي: هذا حديث غريب وإسناده مجهول، قال الشيخ الألباني: ضعيف.

[2] **سنن الترمذي**: كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده، حديث رقم (٢٨٥٩). قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، قال الشيخ الألباني: صحيح.

عنهم الخلاف في تفسير كلمات الآيات أو في تفسير الآيات بين الصحابة والتابعين، وهنا حتى لا يُعترض بمثل هذا الاعتراض قعّد شيخ الإسلام -رحمه الله- هذه القاعدة التي هي من القواعد الأصولية وهي أن الاختلاف نوعان: اختلاف تنوّع واختلاف تضاد.

وبين لك اختلاف التنوع ببيان أصل معناه، ثم ببيان أمثلة عليها واضحة من غير القرآن، ثم مثل لذلك بالصراط المستقيم في القرآن، وقبله بالذكر في القرآن.

وتقرير ذلك أن أقول: إن الاتفاق في تفسير الآية أو في تفسير كلمة منها لا يعني أن يكون القول من الصحابي موافقا للقول الآخر بحروفه؛ بل قد يكون الاتفاق في المعنى ولا يسمى هذا اختلافا؛ بل هو اتفاق؛ لأنهم في الحقيقة اتفقوا على المعنى، أما اللفظ فجرى بينهم خلاف فيه.

فمن الناس من ينظر إلى اللفظ ويقول: اختلف السلف في ذلك. وهذا ليس بصحيح؛ بل المفسر ينظر إلى المعنى؛ لأن من يريد التفسير إنما يبين معنى الكلام، وتبيين معنى الكلام يختلف باختلاف المفسِّر والمعبِّر؛ لأنه تعبير عما فهمه من الكلام، قد يكون هذا التعبير بالنظر إلى حاجة المتكلم من أنه سأل عن شيء معين أو لحاجته التي فيها إصلاحه من جهة الهداية، أو بالنظر إلى عموم اللفظ وما يشمله ونحو ذلك.

فقال: إن الاختلاف في التنوع هذا في منزلة الألفاظ المتكافئة التي هي بين المترادفة والمتباينة. وعند الأصوليين الألفاظ إما أن تكون متواطئة أو مشتركة أو مشككة أو مترادفة أو متباينة.

والترادف التام لا يوجد في القرآن ولا في اللغة، أو إن وجد عند بعض المحققين من أهل العلم فإنه نادر، والترادف التام؛ يعني أن هذا اللفظ يساوي هذا اللفظ في المعنى من كل جهاته.

أما التباين فأن تكون هذه غير تلك لفظا ومعنى، بينهما -كما ذكر شيخ الإسلام وهو اختيار له-، وعند طائفة من الأصوليين غير ذلك؛ لأنهم يجعلون الأسماء المتكافئة من المتباينة، ويجعلون المتباينة قسمين؛ لكن نسير على كلامه في أن الألفاظ المتكافئة بين المترادفة والمتباينة، فهي ليست مترادفة، كل لفظ هو الآخر لفظا ومعنى، وليست هي المترادفة لأن اللفظ مع الآخر متساوية في المعنى تاما لا اختلاف فيه، وليست هي المتباينة من أن هذا اللفظ غير ذاك تماما -يعني مع معناه-؛ المعنى مختلف تماما كما أن اللفظ مختلف تماما؛ بل هي بين هذا وهذا؛ يعني هي متكافئة -اشتراك في شيء واختلاف في شيء-، في دلالتها على المسمى على الذات هذه واحدة، في دلالتها على أوصاف الذات هذه مختلفة.

مثل ما ذكر من أسماء السيف أنه: السيف والصارم والمهند والبتار.. إلى آخره، هذه أسماء هل

هي متباينة؟ على كلامه ليست بمتباينة؛ لأن البتار والصارم والمهند كل هـٰذا معناه السيف، وهل هي مترادفة؟ لا؛ لأن دلالتها على الذات واحدة؛ لكن مختلفة في المعنى، البتار فيه أنه سيف وزيادة وصف وهو كونه بتارا، المهند سيف وزيادة كونه جاء من الهند، الصارم سيف وزيادة أن من وصفه الصّرامة.. وهكذا.

فإذن هي فيها ترادف من جهة الدلالة على المسمّى، وفيها تباين من جهة المعنى فصارت بيْن بيْن، فسميت متكافئة؛ يعني يكافئ بعضها بعضا، وهـٰذا لا يقتضي التبيان ولا يقتضي الترادف.

هـٰذا مثل ما جاء في الأسماء الحسنى كما مثّل لك، فإن اسم الله: العليم والمؤمن والقدوس والسّلام هـٰذه من جهة دلالتها على الذات، فإن العليم هو الله، والقدوس هو الله، والسلام هو الله، والرحيم هو الله، والملك هو الله، من جهة دلالتها على الذات واحدة.

من جهة دلالتها على الصفة مختلفة، فإن اسم الله "القدوس" ليس مساويا في المعنى -من جهة الصفة- لاسم الله "الرحيم"، اسم الله "العزيز" ليس مساويا من جهة المعنى -يعني الصفة التي اشتمل عليها الاسم- لاسم الله القوي، ونحو ذلك، هـٰذه تسمى متكافئة؛ يعني من حيث دلالتها على المسمى واحدة؛ لكن من حيث دلالتها على الوصف الذي في المسمى مختلفة؛ لأن المسمى -الذات: ذات أي شيء- والمسمى هـٰذا يختلف، فيه صفات متعددة؛ إذا نظرت له من جهة يوصف بكذا، من جهة أخرى يوصف بكذا، وهو ذات واحدة.

مثّل لهـٰذا بالذكر ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[طه:١٢٤]، الذكر ما هو؟ هل هو القرآن؟ هل هو السنة؟ هل هو الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ هل هو ذكر الله؛ يعني التسبيح والتحميد؟ هـٰذه كلها متلازمة؛ يعني من حيث ظاهرها مختلفة، أناس فسّروها بالقرآن، أناس فسروها بالسنة، أناس فسروها بكذا؛ لكن من حيث الدّلالة فإنها متلازمة؛ يعني من أعرض عن القرآن أعرض عن السنة، أعرض عن الإسلام، أعرض عن اتباع الرسول. من أعرض عن السنة أعرض عن القرآن، أعرض عن الإسلام، إلى آخره.

فإذن الاختلاف هنا باعتبار المعنى، باعتبار ما اشتمل عليه المسمّى من أوصاف.

فإذن هـٰذا لا يسمى اختلافا بين مفسري السلف؛ بل هو اتفاق؛ لكن الاختلاف جاء في الدلالة على المعنى، وهـٰذا له أسباب كما ذكرت بعضها.

تفسير (الصراط)، مرّ معنا أن الصراط فُسر بأنه القرآن، وفسر بأنه السنة والجماعة، وفسر بأنه السنة، وفسر بأنه الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هـٰذه التفاسير متلازمة؛ بعضها لازمٌ لبعض، فإن

(الصراط) الذي هو القرآن هو دال على السنة وهو الإسلام، هل سيهتدي إلى القرآن من لم يهتد إلى السنة؟ هل سيهتدي إلى السنة من لم يهتد إلى الإسلام.. وهكذا.

فإذن إذا رأيت اختلافا للسّلف في آية أو في كلمة من آية فانظر المسمّى الذي يجمع هـٰذا الاختلاف، ثم انظر إلى هـٰذا المسمى من جهة صفاته من جهة معانيه المختلفة.

فتنظر إلى تفاسيرهم هل بينها تلازم، فإذا كان ثَم تلازم بينها، وأن الواحد يؤول إلى الآخر، أو مرتبط بالآخر لا يقوم هـٰذا إلا بهـٰذا، أو أنها صفات مختلفة كل واحد ينظر إلى جهة، فإن هـٰذا لا يسمى اختلافا؛ بل تقول: فسرها بعضهم بكذا، لا تقول: اختلف المفسرون فيها إلا إن عنيت اختلاف التنوّع؛ بل تقول: فسرها بعضهم بكذا، وفسرها بعضهم بالإسلام، فسّر بعضهم الصراط بكذا، ثم تقول بعد ذلك كما قال ابن كثير وابن جرير وجماعات العلماء بأن هـٰذه الأقوال مؤدّاها واحد لأنها تجمع ذلك.

مثلا في قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ في سورة النحل؛ ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[النحل:٤١]، هـٰذه الحسنة ما هي؟

قال بعض المفسرين من السلف: هي المال، ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ يعني لنعطينهم ولنترلنهم في هـٰذه الدنيا مالا ونعطيهم مالا جزيلا.

قال آخرون: هي الزوجات والجواري.

قال آخرون: هي الإمارة حيث ينفذ أمرهم ونهيهم.

هـٰذه كلها تفاسير، ظاهرها مختلف؛ لكن يجمعها الحسن، الحسن الذي يلائمهم، والحسنة فسرها العلماء بأنها ما يلائم الطبع ويسرّ النفس، وهم كانوا ظلموا من جهة أموالهم فإعادة الأموال وتوسيع الأموال عليهم وكثرة الأرزاق عندهم، هـٰذا حسنة لاشك، والإمارة من ذلك والزوجات وكثرة الجواري لما حرموا منها في أول الإسلام من ذلك.

إذن فهـٰذه التفاسير ترجع إلى شيء واحد، لا يعتبر هـٰذا اختلافا؛ لأن كل واحد ينظر إلى جهة.

المثال الذي ذكرته من حسنة ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ ويصدق على الصنف الثاني الذي سيذكره شيخ الإسلام أكثر من دلالته على الأول؛ لأنه من قبيل إطلاق بعض أفراد العام على العام؛ لأن الحسنة تشمل أشياء كثيرة، وتفسيرهم لها بأنها الزوجة أو المال أو الإمارة؛ ببعض أفرادها، وهـٰذا هو النوع الثاني الذي سيذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وهو ليس من النوع الأول.

فإذن النوع الأول من اختلاف التنوع أن يدلّ كلٌّ مفسر على المسمّى الواحد ببعض صفاته أو ببعض ما يتّصل به.

القسم الثاني سيأتي.

[المتن]

الصِّنْفُ الثَّانِي: أَنْ يَذْكُرَ كُلٌّ مِنْهُمْ مِنَ الاسْمِ الْعَامِّ بَعْضَ أَنْوَاعِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَتَنْبِيهِ الْمُسْتَمِعِ عَلَى النَّوْعِ، لاَ عَلَى سَبِيلِ الْحَدِّ الْمُطَابِقِ لِلْمَحْدُودِ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ.

مِثْلُ سَائِلٍ أَعْجَمِيٍّ سَأَلَ عَنْ مُسَمَّى لَفْظِ «الْخُبْزِ» فَأُرِيَ رَغِيفًا وَقِيلَ لَهُ: هـٰذا. فَالإِشَارَةُ إِلَى نَوْعِ هـٰذا لاَ إِلَى هـٰذا الرَّغِيفِ وَحْدَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَا نُقِلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾[فاطر:٣٢].

فَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ يَتَنَاوَلُ الْمُضِيعَ لِلْوَاجِبَاتِ وَالْمُنْتَهِكَ لِلْمُحَرَّمَاتِ.

وَالْمُقْتَصِدُ يَتَنَاوَلُ فَاعِلَ الْوَاجِبَاتِ وَتَارِكَ الْمُحَرَّمَاتِ.

وَالسَّابِقُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ سَبَقَ فَتَقَرَّبَ بِالْحَسَنَاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ.

فَالْمُقْتَصِدُونَ هُمْ أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[الواقعة:١٠-١١]، ثُمَّ إِنَّ كُلاًّ مِنْهُمْ يَذْكُرُ هـٰذا فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «السَّابِقُ» الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَ«الْمُقْتَصِدُ» الَّذِي يُصَلِّي فِي أَثْنَائِهِ، وَ«الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ» الَّذِي يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ إِلَى الاصْفِرَارِ.

أو يَقُولُ: السَّابِقُ وَالْمُقْتَصِدُ وَالظَّالِمُ قَدْ ذَكَرَهُمْ فِي آخِرِ «سُورَةِ الْبَقَرَةِ» فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْمُحْسِنَ بِالصَّدَقَةِ وَالظَّالِمَ بِأَكْلِ الرِّبَا وَالْعَادِلَ بِالْبَيْعِ، وَالنَّاسُ فِي الأَمْوَالِ إِمَّا مُحْسِنٌ وَإِمَّا عَادِلٌ وَإِمَّا ظَالِمٌ؛ فَـ«السَّابِقُ» الْمُحْسِنُ بِأَدَاءِ الْمُسْتَحَبَّاتِ مَعَ الْوَاجِبَاتِ وَ«الظَّالِمُ» آكِلُ الرِّبَا أَوْ مَانِعُ الزَّكَاةِ وَ«الْمُقْتَصِدُ» الَّذِي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَلاَ يَأْكُلُ الرِّبَا.

وَأَمْثَالُ هـٰذه الأَقَاوِيلِ.

فَكُلُّ قَوْلٍ: فِيهِ ذِكْرُ نَوْعٍ دَاخِلٌ فِي الآيَةِ وإِنَّمَا ذُكِرَ لِتَعْرِيفِ الْمُسْتَمِعِ بِتَنَاوُلِ الايَةِ لَهُ، وَتَنْبِيهِهِ بِهِ عَلَى نَظِيرِهِ؛ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ بِالْمِثَالِ قَدْ يُسَهِّلُ أَكْثَرَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْحَدِّ الْمُطَابِقِ.

وَالْعَقْلُ السَّلِيمُ يَتَفَطَّنُ لِلنَّوْعِ كَمَا يَتَفَطَّنُ إِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَغِيفٍ فَقِيلَ لَهُ: هـٰذا هُوَ الْخُبْزُ.

وَقَدْ يَجِيءُ كَثِيرًا مِنْ هـٰذا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هـٰذه الآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَـذَا، لاَ سِـيَّمَا إِنْ كَـانَ الْمَذْكُورُ شَخْصًا؛ كَأَسْبَابِ النُّزُولِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ؛ كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ «آيَةَ الظِّهَارِ» نَزَلَتْ فِـي امْرَأَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ.

[الشرح]

هـٰذا الصنف الثاني من اختلاف التنوع، وذلك أنّ في القرآن كثيرا ما تستعمل الألفاظ العامة التي لها معانٍ كثيرة، مثل ما ذكر من اسم "المقتصد"، من اسم "الظالم لنفسه"، "السابق بالخيرات"، مثل ما ذكرنا في لفظ "الحسنة"، ومثل ما ذُكر الحسنة ويقابلها السيئة ﴿إِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هـٰذه﴾[الأعراف:١٣١]، ولفظ "السيئة" كذلك وأتباع هـٰذا.

فيه ألفاظ كثيرة تكون دلالات اللفظ متنوعة باعتبار أفراده؛ يعني عام له أفراد كثيرة، فيأتي المفسر من السلف -من الصحابة- فيذكر لفظا منها، يذكر لفظا من أفراده تدخل تحت العام، وهـٰذا لا يعد خلافا لأنه ذكره كالتنبيه -كما ذكر الآن شيخ الإسلام- على أنّ هـٰذا اللفظ يدخل فيه —يعني يدخل في اللفظ العام- هـٰذا المعين وهـٰذا المفرد باعتبار الحاجة إلى هـٰذا التعيين بحسب حال السائل أو حال المستمع.

ومثاله -كما ذكر- قال: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ الظالم لنفسه، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ بأكل الربا، هـٰذا صحيح، الظالم لنفسه يدخل فيه آكل الربا؛ لكن أكل الربا ليس مساويا بالمطابقة للظالم للنفس؛ بل الظالم للنفس يكون بارتكاب أيٍّ من المنهيات أو بالتفريط في أي من الواجبات.

فإذا ذكر المفسر بعض أفراد الظلم إما بالتفريط في بعض الواجبات أو بارتكاب بعض المنهيات وذكر غيره فردا آخر من أفراد العام هـٰذا، فإن هـٰذا لا يعد اختلافا، وإن سمي اختلافا فهو من اختلاف التنوّع، وهـٰذا كما ذكر من التعبير عن العام ببعض أفراده.

﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ المقتصد من هو؟ قال: هو الذي أدى الصلاة وترك الحرام. أداء الصلاة هـٰذه بعض الواجبات، المقتصد هو الذي أدى الواجبات وترك المحرمات، فإذا تذكرت بعض أفراد المقتصدين، ذكرت أوصاف لبعض أوصاف المقتصدين، فإن هـٰذا لا يعني تعيينا لتفسير اللفظ من حيث حقيقته؛ بل ذكروا ما يتضمنه اللفظ باعتبار أنه فرد دخل تحت عام.

مثل ما مثلتُ لكم بالحسنة، الحسنة عند العلماء هي ما يلائم الطبع ويسر النفس، النساء من ذلك يعني الزوجات والجواري من ذلك، المال من ذلك، الإمارة والأمر والنهي من ذلك، فلما قال الله جل وعلا فيهم: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[النحل:٤١]، فمن

فسرها بأنها المال فسر الحسنة ببعض أفرادها ببعض ما يدخل فيها، قال الآخر: هي الزوجات، قال الثالث: الإمارة، قال الرابع: أن يطاع والجاه.. ونحو ذلك، فهـٰذا لا يعد اختلافا؛ بل كله داخل تحت الاسم العام.

وهـٰذا يفيد فائدة وهي أن السلف فسّروا القرآن لأجل الهداية لا لأجل الألفاظ، وهـٰذا مما يحتاجه المفسر جدّا؛ أن يرى حاجة السائل، فيفسر الآية باعتبار حاجته أو حاجة المستمعين، فإن فسرها بذكر بعض أفرادها فإن هـٰذا التفسير منه صحيح وليس بمخالف لتفاسير السلف، فلا يرد اعتراض من اعترض بقوله: أنت فسرت الحسنة بأنها المال، وهم فسروا الحسنة بأنها الجاه مثلا أو الأمر والنهي، نقول: لا تعارض؛ فإن المفسر قد يرى أن الحاجة أن ينص على بعض الأفراد.

إذن فإذا كان اللفظ عاما يدخل فيه كثير من الأفراد فإنه لا يسوغ تخصيصه.

مثاله أيضا في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ**﴾[النحل:٧٢]، ﴿**جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً**﴾[النحل:٧٢] هنا الحفدة اختلف فيها المفسرون:

فمنهم من قال: الحفدة هم أولاد الأولاد، الحفيد يعني ابن الابن.

قال آخرون: الحفدة هم الأصهار؛ يعني أزواج البنات.

وقال آخرون: الحفدة هم العبيد والخدم.

هـٰذا لا يعتبر اختلافا؛ لأن إرجاع معنى اللفظ إلى أصله اللغوي يوضح لك أن هـٰذه جميعا من أفراد اللفظ وليست تخصيصا له.

ذلك لأن الحفْد في اللغة هو المسارعة، ومن أوصاف الخادم أنه يسارع في خدمة سيده، وقد جاء في الحديث ((**إليك نسعى ونَحْفِد**)) [1]. يعني نسرع في طاعتك بالسعي وبما هو أسرع من السعي، (نحفد) يعني من جهة السرعة، وسُمي الخادم خادما لأنه يسرع في إرضاء سيده، كذلك ولد الولد باعتبار صغره وحداثة سنه ونحو ذلك وما لجده من الحقوق هو يسرع في إرضاء جده.

الأصهار أزواج البنات الأصل أنهم يرضون ويسرعون في إرضاء آباء أولادهم من جهة البنات، وهكذا.

---

[1] رواه الطحاوي (١/١٤٧)، كما هو في إرواء الغليل (١٦٤-١٦٥)، وابن أبي شيبة كما في الإرواء (٢/١٧٠)، وقال الشيخ الألباني: وهـٰذا سند رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ولولا عنعنة ابن جريج لكان حريا بالصحة.

فإذن التفسير أن الحفدة يشمل هـٰذا كله، فمنهم من عبّر عنها بأبناء البنين، ومنهم من عبّر عنها بالأصهار، ومنهم من عبّر عنهم بالخدم والعبيد، وكل هـٰذا صحيح؛ لأن الحفدة جمع حافد، وهو اسم فاعل الحفد، والحفد المسارعة في الخدمة، وهـٰذا يصدق على هؤلاء جميعا.

هـٰذا من هـٰذا القسم، وهو أن يكون اللفظ عاما فيُفسر بأحد أفراده، وهـٰذا لا يعتبر اختلافا، لهـٰذا ينظر المفسر، أو تنظر وأنت تقرأ في التفسير إلى هـٰذا بعناية، الاختلافات حاول تجمع بينها:

- إما بالجهة الأولى المسمى والصفات.
- وإما من هـٰذه الجهة العام وأفراده. (١)

[الأسئلة]

هـٰذا اقتراح، نجيب على بعض الأسئلة.

سؤال (٠٨): أقترح قراءة مقدمة "تفسير ابن كثير" قبل قراءة التفسير؟

الجواب: مقدمة تفسير ابن كثير لخص فيها مقدمة شيخ الإسلام هـٰذه، وقراءتنا لهـٰذه المقدمة لشيخ الإسلام تكفي عن قراءة مقدمة تفسير ابن كثير.

سؤال (٠٩): هل هناك طبعة معينة -يعني لـ"تفسير ابن كثير"- أم هل هناك مختصر أو الأصل؟

الجواب: الآن نقرأ في الأصل؛ لأنه أكثر فوائد ففيه الحديث والأسانيد وفيه اللغة وفيه.. علوم كثيرة، والطبعة التي هي أحسن فيما ظهر لي طبعة "الشعب" في ثمانية أجزاء، هـٰذه أصح الطبعات فيما ظهر لي والله أعلم.

سؤال (١٠): سؤال طويل يقول: هل هناك في القرآن مجاز وكيف ذلك؟

الجواب: هـٰذا تفصيله يحتاج إلى محاضرة كاملة؛ لكن المختصر أنّ القرآن الصحيح أنه ليس فيه مجاز، ومن ادّعى المجاز في القرآن فهو على أحد قسمين:

إما أن يدّعي المجاز في آيات الصفات والآيات التي فيها ذكرٌ للغيب، هـٰذا بدعة وضلال، وغلط أيضا في دعوى المجاز؛ لأن المجاز عند من عرّفه هو نقل الكلام من وضعه الأول إلى وضع ثانٍ لمناسبة بينهما، وفي هـٰذا التعريف اشتراط أن يكون اللفظ الأول معلوما، والأمور الغيبية لا تُعلم كالصفات وما يحدث يوم القيامة واليوم الآخر والأشياء التي لم تر و لم تعرف وذكرها الله جل وعلا في كتابه، لا يعلم وضعها الأول، فنقلها إلى وضع ثانٍ غلط من جهة تطبيق المجاز كما قاله جمع من المحققين ممن

(١) انتهى الوجه الأول من الشريط الثاني.

ادعوا المجاز أو ممن بحثوا المجاز.

أما إن ادُّعي المجاز في غير آيات الصّفات، في الألفاظ، في سياق الكلام في بعض الآيات، فإن هٰذا غلط نقول: هٰذا غلط وخلاف الصواب، والمحققون حققوا أنه ليس في القرآن مجاز؛ لأن أصل المجاز وقاعدته أنه يصح نفيه، إذا قال القائل: رأيت أسدا. لقائل أن يقول: ليس بأسد. رأيت أسدا فكلمني.

كل مجاز معياره صحة نفيه عند القائلين به، فإذا قال القائل: رأيت أسدا فكلمني، لمن كلمه أو سمع منه له أن يقول: ليس بأسد؛ فيصح النفي.

ولا يجوز نفى كلمة من القرآن، فإذا قال الله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾[الكهف:٧٧] القائلون أن فيها مجازا -على قاعدتهم- يجوز أن يقال: لا يريد أن ينقض. في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[يوسف:٨٢]، من ادعى المجاز يقال له -وهو يعترف- أنه يصح أن يقال: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ليست بقرية، ﴿وَالْعِيْرَ﴾ ليست بعير وهٰذا نفي للقرآن، وهٰذا ممتنع، وهٰذا من أقوى الأدلة التي أقامها من يبطل المجاز في غير آيات الصفات وأخبار الغيب؛ لكن هو اختلاف أدبي -إذا ادعي في غير الآيات-، نقول: خلاف الصواب، لكن نقول: ليس ببدعة لكثرة القائلين به من العلماء.

المجاز فيه بحوث مطوّلة جدا لكن من أحسنها وأفضلها كتاب للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في المجاز سماه: "منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز".

سؤال (١١): يسأل عن آية ما معناها إذا لم يكن في القرآن مجاز؟

الجواب: البحث يطول، القرآن كله حقيقة، فالحقيقة قد تكون على جهة الإفراد، تُفهم من جهة أفراد الكلام، وقد تكون من جهة تركيب الكلام مثل الظاهر، الظاهر قد يفهم من كلمة وقد تفهمه من التركيب، فقول الله جل وعلا: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ هٰذا يفهم من الظاهر ليس من اللفظ، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ظاهرها معلوم أن السؤال يقع على من في القرية، هٰذا ظاهر اللفظ، واللغة العربية حقيقة نأخذ بظاهر ألفاظها، ومن ادّعى المجاز حصر الحقيقة في الألفاظ ولم يذكر الحقيقة في التركيب، وحصر الظاهر في اللفظ ولم يذكر الظاهر في التركيب، وهٰذا باطل؛ لأن الحقيقة قد تكون في التركيب، والظاهر الذي هو يقابل التأويل هٰذا قد يكون أيضا في التركيب.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[الفرقان:٤٥]، واضح لأن المراد ليس رؤية الله جل وعلا؛ لأنه قال: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ فهٰذا يفهم من ظاهره التركيب.

كذلك قوله تعالى في سورة النحل: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾[النحل:٢٦]، ما يؤخذ من هذه الآية صفة الإتيان لله؛ لأنه ليس المراد هنا إتيان الله جل وعلا بذاته؛ لأنه قال: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾[النحل:٢٦]، فظاهر الكلام الحقيقة التركيبية مفهومة تُفهم أن المراد عذابه أو قدرته ونحو ذلك.

وهذا لا يعد تأويلا ولا يعد قولا بالمجاز.

سؤال (١٢): ما رأيك أن تكون القراءة "مختصر الرفاعي لابن كثير" ؟

الجواب: ليس بمناسب.

سؤال (١٣): هل تقصد باختلاف التنوع أن كلَّ مفسر نظر من زاوية فيفسره حسب المقام وحسب سؤال السائل، فلا يسمى بذلك اختلافا بل أقوالا؟

الجواب: هذا جهة أنّ الشيء الواحد، المسمى الواحد قد تكون صفات كثيرة مثلما ذكرنا السيف صارم ومهند وبتار، الأسد أسامة و.. له عدة أسماء.

هذا لكونه باعتبار الصفات أما الذات واحدة، أسماء الله جل وعلا الحسنى، أسماء النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ الحاشر والعاقب والماحي وأحمد ومحمد، كلها دلالة على ذات واحدة وهو رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لكن باعتبار الصفات تختلف.

إذا نظرت إلى كثرة صفاته المحمودة فهو محمد، إذا نظرت باعتبار تجدد صفاته المحمودة فهو أحمد، إذا نظرت إلى أنه عاقب للأنبياء فهو العاقب، إذا نظرت إلى أن الأنبياء يحشرون على عقبه فهو الحاشر، وهكذا.

فهذا باعتبار الصفات، قد يكون أيضا مثل ما ذكر الصنف الثاني: الأفراد مع العام.

ونقف عند هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

[المتن]

وَقَدْ يَجِيءُ كَثِيرًا مِنْ هذا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هذه الآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَذَا، لاَ سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْمَذْكُورُ شَخْصًا؛ كَأَسْبَابِ النُّزُولِ الْمَذْكُورَةِ فِي التَّفْسِيرِ.

كَقَوْلِهِمْ: إنَّ «آيَةَ الظِّهَارِ» نَزَلَتْ فِي امْرَأَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ.

وَإِنَّ «آيَةَ اللِّعَانِ» نَزَلَتْ فِي عُوَيْمَرْ العَجْلاَنِي أَوْ هِلاَلِ بْنِ أُمَيَّةَ.

وَأَنَّ «آيَةَ الْكَلاَلَةِ» نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾[المائدة:٤٩]، نَزَلَتْ فِي «بَنِي قُرَيْظَةَ» وَ«النَّضِيرِ».

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾[الأنفال:١٦]، نَزَلَتْ فِي «بَدْرٍ».

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[المائدة:١٠٦] [1] نَزَلَتْ فِي قَضِيَّةِ تَمِيمٍ الداري وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ.

وَقَوْلَ أَبِي أَيُّوبَ: إنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]، نَزَلَتْ فِينَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ... الْحَدِيثَ.

وَنَظَائِرُ هـٰذا كَثِيرٌ مِمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ.

فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ حُكْمَ الآيَةِ مُخْتَصٌّ بِأُولَئِكَ الأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هـٰذا لاَ يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلاَ عَاقِلٌ عَلَى الإِطْلاَقِ.

وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَارِدِ عَلَى سَبَبٍ، هَلْ يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ [أَمْ لاَ]؟ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: إنَّ عمومات الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَخْتَصُّ بِالشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ. وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ: إنَّهَا تَخْتَصُّ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ، فَيَعُمُّ مَا يُشْبِهُهُ وَلاَ يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ.

وَالآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إنْ كَانَتْ «أَمْرًا» أو «نَهْيًا» فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ «خَبَرًا» بِمَدْحِ أَوْ ذَمٍّ فَهِيَ مُتَنَاوِلَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ [أَيْضًا].

وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزُولِ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الآيَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبَّبِ؛ وَلِهـٰذا كَانَ أَصَحُّ قَوْلَيْ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إذَا لَمْ يُعْرَفْ مَا نَوَاهُ الْحَالِفُ: رُجِعَ[2] إلَى سَبَبِ يَمِينِهِ وَمَا هَيَّجَهَا

---

[1] وأيضا في سورة: البقرة الآية (١٨١).

[2] قال الشيخ صالح -حفظه الله- تعليقا: يعني رُجِع (الحالف ببعض الأيمان) يُسأل عن نيته ماذا قصدت بذلك؟ إذا ما اتضح له الأمر، قال: والله أنا ما أدري، ما عندي يقين هو كذا أو كذا.. فهذا يحصل كثيرا، ويرجع في ذلك إلى سبب اليمين وما هيّجها، إيش السبب؟ ينظر فإذا كان غضب أُخذ بحكمه، إذا كان الرضى يقول: لا، =

وَأَثَارَهَا.

وَقَوْلُهُمْ: «نَزَلَتْ هٰذه الايَةُ فِي كَذَا» يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ، وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ هٰذا دَاخِلٌ فِي الايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ كَمَا تَقُولُ: (عَنَى بِهٰذه الايَةِ كَذَا.)

[الشرح]

قوله هنا في أول الكلام أنه قد يجيء السبب الواحد للآية مختلفا، وقد يجيء ذكر السبب واحدا.

فإذا جاء السبب واحدا (كَقَوْلِهِمْ: إنَّ «آيَةَ الظِّهَارِ» نَزَلَتْ فِي امْرَأَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ) ونحو ذلك، فهٰذا لا يعني أن عموم اللفظ يُخص بهٰذا السبب؛ بل إن العموم له أفراد ومن أفراده هٰذه الحادثة التي حدثت، وهٰذا يدلّ له دلالة واضحة ما جاء في الصحيح أن رجلا قبّل امرأة في الطريق وجاء للنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- قال: إني لقيت امرأة في الطريق -أو قال في أحد البساتين أو في أحد الحوائط- ولا شيء يأتيه الرجل من امرأته إلا فعلته إلا النكاح. يعني إلا الوطء، فسكت النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، ثم أنزل الله جل وعلا عليه قوله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[هود:١١٤]، فالحسنات ومنها الصلاة تذهب السيئات، فأخذها، فقال الرجل: يا رسول الله ألي وحدي. قال: ((**لا؛ بل لأمتي جميعا**))[1]، وهٰذا يعني أن خصوص السبب لا يُخصُّ به عموم اللفظ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ هل هو بخصوص هٰذا الرجل؟ لا، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((**بل؛ لأمتي جميعا**)) فاستدل العلماء بهٰذا الحديث -الذي في الصحيح- أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وإذن ما ذكره هنا من أن أحد قسمي اختلاف التنوع أنه يرد لفظ عام يفسره السلف بأحد أفراده، ذكر لك أمثلة، ثم ذكر هنا أمثلة أسباب النزول، فأسباب النزول من ذلك، يكون اللفظ عام، كل واحد يقول: نزلت في كذا، أحيانا يقول بعضهم: نزلت في كذا، وفي كذا، وهٰذه كلها أفراد.

=

أنا والله جالس مرتاح ثم أطلقت هٰذه العبارة، هٰذا ما فيه سبب يحمله على شيء معين؛ يعني يريد أن أخذ الأحوال، والمعاني، من جهة الأسباب أنه مطرد عند العلماء؛ يعني رعاية الأسباب وفهم الشيء بفهم سببه هٰذا موجود عند العلماء حتى في الفقه فكيف بالتفسير.

[1] **البخاري**: كتاب المواقيت، باب الصلاة كفارة، حديث رقم (٥٢٦).

مسلم: كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾، حديث رقم (٢٧٦٣).

نعم إن العلم بالسبب يورد العلم بمعنى الآية لأنها هي التي أنزلت لأجل هـٰذا السبب، تارة يقولون: الآية نزلت في كذا أو نزلت في كذا، ولا يعنون أنه سبب النزول؛ ولكن يعنون أنه يصلح للآية.

مثلا في "سورة المطففين" هل هي مكية أو مدنية؟ قالوا: نزلت في مكة، ثم قال بعضهم: نزلت في المدينة. وفي "سورة الفاتحة" قالوا: نزلت في المدينة. مثل "المعوذتين" قالوا: نزلت في كذا لما سُحر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونزلت بعد ذلك، ونحو ذلك من هـٰذه الأنواع.

هـٰذا عند الصحابة وعند السلف يعنون به أنها تصلح لهـٰذا المعنى، نزلت في كذا؛ يعني تلاها النبي -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ- عليهم "سورة المطففين" لما ذهب إلى المدينة تكون نزلت بكذا لأنهم خوطبوا بها.

الخلاصة: قولهم: نزلت في كذا:

الفائدة الأولى: لا يعني تخصيص المعنى بالسبب، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الفائدة الثانية: أنه قد تذكر أكثر من حادثة نزلت في كذا أو في كذا، وهـٰذه كلها أفراد للعام؛ لا يعني تخصيصها أو إلغاء معنى الآية لأجل الاختلاف في السبب؛ سبب النزول.

الفائدة الثالثة: أنهم قد يقولون: إنها نزلت في كذا. ولا يعنون أنه سبب نزولها؛ ولكن يعنون أن الآية صالحة لتناول هـٰذا الذي حصل حيث تلا النبي -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ- عليهم تلك الآيات.

السبب الثاني: يختلفون، بعضهم يقول: نزلت في كذا، وبعضهم نزلت في كذا؛ يعني الاختلاف في هـٰذا السبب كذا وكذا؛ لا يلغي دلالة الآية؛ فلا تكون الآية لا تدل على ما عمّه لفظها لأجل أنه اختلفوا في سبب النزول، فأسباب النزول أفراد للعموم، مثل ما تقول مثلا: القوم، فيدخل فيها فلان وفلان وفلان، إذا قلنا: فلان وفلان وفلان اختلفنا، تقول: دخل الرجال، قلت أنت: محمد وصالح وأحمد. قال الثاني: لا، خالد وأحمد وعبد العزيز. قال الثالث: عبد الله ومحمد وخالد. اختلفوا في من هم الرجال؛ هل الاختلاف في هـٰذا في تحديد المعنى، هل يعني اختلاف الدخول؟ فهم دخلوا لكن التحديد هـٰذا هو الذي الاختلاف فيه.

حصلت الواقعة لم؟ قال بعضهم: السبب كذا وكذا وكذا، وقال آخرون: لا، سبب هـٰذه الواقعة كذا وكذا وكذا، فالاختلاف في السبب لا يعني أنها لم تحصل، أو أن المعنى الذي فيها ليس بمأخوذٍ به. لا.

فإذن الاختلاف في أسباب النزول هو من قبيل ذكر أفراد العام لا من قبيل التقسيم، يريد شيخ

الإسلام أن يذكر هـٰذه القاعدة؛ لأنه ذكرها بعد ذكر العام وأفراده.

[المتن]

وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ: «نَزَلَتْ هـٰذه الآيَةُ فِي كَذَا» هَلْ يَجْرِي مَجْرَى «الْمُسْنَدِ» -كَمَا يُذْكَرُ السَّبَبُ الَّذِي أُنْزِلَتْ لأَجْلِهِ- أَوْ يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ مِنْهُ الَّذِي لَيْسَ بِـ«مُسْنَدٍ»؟

فَالْبُخَارِيُّ يُدْخِلُهُ فِي «الْمُسْنَدِ» وَغَيْرُهُ لاَ يُدْخِلُهُ فِي «الْمُسْنَدِ»، وَأَكْثَرُ «الْمَسَانِيدِ» عَلَى هـٰذا الاصْطِلاَحِ كَـ«مُسْنَدِ أَحْمَد» وَغَيْرِهِ؛ بِخِلاَفِ مَا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا نَزَلَتْ عَقِبَهُ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ يُدْخِلُونَ مِثْلَ هـٰذا فِي «الْمُسْنَدِ».

[الشرح]

الحاكم في «المستدرك» قال كلمة في كتاب التفسير مهمة يقول: وقول الصاحب الذي شهد التنزيل -لاحظ الكلمة- «نزلت في كذا» حديث مسند. يعني مرفوع؛ لأنه هو شهد ذلك هـٰذا معناه متصل، هو شهده ورآه ويذكر ما شهده، فبناءً على هـٰذا قول الصحابة الذين شهدوا الأمور تكون من قبيل المسند لا من قبيل الموقوف؛ يعني ليست بآثار بل هي مسندة، وهـٰذا مثل ما ذكر ما جرى عليه الإمام أحمد في مسنده وأصحاب المسانيد، فليس كل ما فيها مرفوعة؛ بل قد يكون منها شيء يقول: نزلت في كذا حصل كذا؛ لأن مشاهدته للتنزيل مشاهدته للحادثة هـٰذه تكفي في كونه مسندا، فيكون المراد بالمسند أنه متصل بالنبي -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ- إما قولا أو زمانا.

[المتن]

وَإِذَا عُرِفَ هـٰذا؛ فَقَوْلُ أَحَدِهِمْ: «نَزَلَتْ فِي كَذَا»، لاَ يُنَافِي قَوْلَ الآخَرِ: «نَزَلَتْ فِي كَذَا» إِذَا كَانَ اللَّفْظُ يَتَنَاوَلُهُمَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ.

وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمْ لَهَا سَبَبًا نَزَلَتْ لأَجْلِهِ وَذَكَرَ الآخَرُ سَبَبًا؛ فَقَدْ يُمْكِنُ صِدْقُهُمَا بِأَنْ تَكُونَ نَزَلَتْ عَقِبَ تِلْكَ الأَسْبَابِ، أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً لِهـٰذا السَّبَبِ وَمَرَّةً لِهـٰذا السَّبَبِ.

[الشرح]

هنا يقول: (أَوْ تَكُونَ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ)، طبعا النزول الاصطلاحي يكون للمرة الأولى، نزلت لكذا التي هي المرة الأولى، أما المرة الثانية فيكون إنزالها للتذكير بها، ينزل بها جبريل عليه السلام -إما سورة كاملة كسورة الفاتحة وإما بعض سورة مثل سورة المطففين وغيرها-، فيكون للتذكير بشمول الآيات

لما حدث، وبدخول ما حدث في الآية.

[المتن]

وَهَـٰذَانِ الصِّنْفَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي تَنَوُّعِ التَّفْسِيرِ:

تَارَةً لِتَنَوُّعِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَتَارَةً لِذِكْرِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمُسَمَّى وَأَقْسَامِهِ كَالتَّمْثِيلاَتِ.

هُمَا الْغَالِبُ فِي تَفْسِيرِ سَلَفِ الأُمَّةِ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ.

وَمِنْ التَّنَازُعِ الْمَوْجُودِ عَنْهُمْ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ مُحْتَمِلاً لِلأَمْرَيْنِ؛ إمَّا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا فِي اللُّغَةِ[1] كَلَفْظِ (قَسْوَرَة) الَّذِي يُرَادُ بِهِ الرَّامِي وَيُرَادُ بِهِ الأَسَدُ. وَلَفْظِ (عَسْعَسَ) الَّذِي يُرَادُ بِهِ إقْبَالُ اللَّيْلِ وَإِدْبَارُهُ.

[الشرح]

يعني أن بعض الخلاف المنقول عن السلف راجع إلى اللغة، فيكون اللفظ الذي اختلفوا فيه في اللغة محتملا، احتماله لا من جهة الحقيقة والمجاز كما يدّعيه المتأخرون؛ لكن من جهة أنه مشترك يطلق على هـٰذا وهـٰذا، مثل لفظ (قسورة)، مثل لفظ (العين) العين يطلق على أشياء كثيرة؛ عين الإنسان وعين الذهب وعين الماء ونحو ذلك. القسورة وتطلق على الأسد، الأسد هو قسورة سمي بذلك، والقوس قسورة ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ (٥٠) فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾[المدثر:٥٠-٥١]، يعني فرت من أسد لأنها خافت منه، أو فرت من رام بقوسه؟ هـٰذا محتمل وهـٰذا محتمل، لاحتمال اللفظ، لاشتراكه في هـٰذا وهـٰذا، عسعس ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾[التكوير:١٧]، كذلك.

فإذن هـٰذا الاختلاف -اختلاف المنقول- قد يكون سببه اللغة، وهـٰذا لا يعني أنه اختلاف تضاد؛ بل إذا كان في اللغة هـٰذا وارد وهـٰذا وراد، فإننا نقول: إن هـٰذا صحيح وهـٰذا صحيح كل من القولين صحيح.

سؤال يقول: ذكرتَ أن اللام تأتي إذا كان المخاطب منكرا أو منزلا منزلة المنكر. فمن هو المخاطب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[يس:٣].

الجواب: المخاطب بهـٰذا الخطاب الخاص هو النبي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ؛ لكن القسم وهـٰذه المؤكدات ليست لإعلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرسالة وتأكيد الأمر للنبي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ؛

---

[1] بعض الطبعات: اللفظ.

لكن هي لمن أنكر رسالة النبي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، يعني أن المخاطب الخاص هو النبي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، ليس المراد بتنزيل هـٰذه المؤكدات النبي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، وإنما المراد المخاطب العام الذي يسمع هـٰذا الوحي وهم كفار قريش.

كثير من الآيات فيها مخاطبة النبي -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ- ويُعنى بخطابه ذكر ما عليه المشركون أو ذكر أحوالهم ونحو ذلك. نعم.

[المتن]

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُتَوَاطِئًا فِي الأَصْلِ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَحَدُ النَّوْعَيْنِ، أَوْ أَحَدُ [الشَّيْئَيْنِ] كَالضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[النجم:٨-٩]، وَكَلَفْظِ: ﴿وَالْفَجْرِ(١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ(٢) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾[الفجر:١-٣] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَمِثْلُ هـٰذا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ كُلُّ الْمَعَانِي الَّتِي قَالَتْهَا السَّلَفُ، وَقَدْ لاَ يَجُوزُ ذَلِكَ.

فَالأَوَّلُ إِمَّا لِكَوْنِ الآيَةِ نَزَلَتْ مَرَّتَيْنِ، فَأُرِيدَ بِهَا هـٰذا تَارَةً وَهـٰذا تَارَةً، وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَيَاهُ؛ إِذْ قَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنْبَلِيَّةُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلاَمِ. وَإِمَّا لِكَوْنِ اللَّفْظِ مُتَوَاطِئًا فَيَكُونُ عَامًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ مُوجِبٌ. فَهـٰذا النَّوْعُ إِذَا صَحَّ فِيهِ الْقَوْلاَنِ كَانَ مِنَ الصِّنْفِ الثَّانِي.

وَمِنَ الأَقْوَالِ الْمَوْجُودَةِ عَنْهُمْ -وَيَجْعَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ اخْتِلاَفًا- أَنْ يُعَبِّرُوا عَنِ الْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لاَ مُتَرَادِفَةٍ فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ "الْقُرْآنِ" فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ.

وَقَلَّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ وَهـٰذا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ.

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾[الطور:٩]، إِنَّ "الْمَوْرَ" هُوَ الْحَرَكَةُ كَانَ تَقْرِيبًا إِذْ الْمَوْرُ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: "الْوَحْيُ" الإِعْلاَمُ، أَوْ قِيلَ: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ أَوْ قِيلَ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[الإسراء:٤] أَيْ أَعْلَمْنَا وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ فَهـٰذا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لاَ تَحْقِيقٌ، فَإِنَّ "الْوَحْيَ" هُوَ إِعْلاَمٌ سَرِيعٌ خَفِيٌّ، وَالْقَضَاءُ إِلَيْهِمْ أَخَصُّ مِنَ الإِعْلاَمِ فَإِنَّ فِيهِ إِنْزَالاً إِلَيْهِمْ وَإِيحَاءً إِلَيْهِمْ.

[الشرح]

الكلام على الترادف هـٰذا مهم للمفسِّر جدا، وكما ذكر شيخ الإسلام أن الترادف في القرآن قليل نادر أو معدوم، يقول: (فَإِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ. وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ «الْقُرْآنِ» فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ.)، والصواب أنه معدوم لا يوجد كلمة في القرآن تساوي الكلمة الأخرى بجميع معانيها؛ بل يكون تفسيرها تقريبا لها، وهـٰذا التقريب قد يكون فيه تنازع من جهة المفسرين؛ لأن كل واحد يقرّب المعنى ببعضه.

فإذا فسر (المور) كما ذكر في قوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ قال: (المور) الحركة، قال آخر: (المور) نفوذ في سرعة. فهـٰذا وهـٰذا كله مقرّب، (المور) كلمة في اللغة معناها ليس هو الحركة فقط؛ بل هو الحركة وزيادة، حركة وزيادة أشياء، كل كلمة تفسر في القرآن ليس تفسيرها تحقيقا؛ يعني أن تفسيرها هو معناها بالمطابقة؛ يعني لا تخرج منه أبدا، هـٰذا ليس كذلك، ولهـٰذا نقول: إن تفسير المفسر هو نقل للمعاني.

ومن هـٰذا الوجه مُنعت ترجمة القرآن حرفيا؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يترجم القرآن بمعانيه وإنما يمكنه أن ينقل تفسيره، ينقل معاني القرآن بذكر بعض ما دلت عليه مما يفهمه المفسر، أما اللفظ نفسه فإنه في اللغة لا يمكن أن تفسر شيئا بشيء.

تقول مثلا: العهن هو الصوف ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾[القارعة:٥]، العهن كالصوف؟ لا، العهن صوف في حالة خاصة.

مثلا في قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ نقول: (كوت) صارت كرة أو كالكرة، هـٰذا تقريب؛ لأن التكوير هو جعْلها كرة مع الزيادة أوصاف.

في قوله مثلا: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاء فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[الرحمن:٣٧]، قال: الوردة هي ما كان فيه حمرة مع تفتّح. هـٰذا تقريب أيضا؛ لأن الوردة قد يفهم العربي معناها؛ لكن يُقرِّب المعنى في كلمتين، تارة في ثلاث كلمات، تارة يقرب معنى الكلمة بأربع، وهـٰذا من عجائب أسرار اللسان العربي.

أما غيره من الألسنة فيكثر فيها أن تعبر الكلمة بأخرى.

مثل: السعي والمشي، يقول لك: السعي هو مشي سريع هـٰذا أيضا تقريب، السعي مشي سريع لكن فيه أيضا معنى القصد مع ذلك؛ يعني مشي سريع من جهة القصد والرغبة، وهكذا.

فإذن نقول: مما ينبغي أن يعتني به المفسِّر والمطالِع في التفسير أن يعلم أنّ أخذ معنى الكلمة من

معجمات اللغة أنه ليس تفسيرا للألفاظ بمعناها العام وإنما هو تقريب.

ولهـٰذا شَرُفَتْ تفاسير السلف؛ لأنهم يفسّرون لا من جهة اللفظ فقط؛ ولكن من جهة فهمهم للمعنى، فَهُم يفهمون المعنى والسياق الذي جاء فيه اللفظ -يعني سياق الآية- فيفسرون ناظرين إلى الجهتين: جهة اللفظ ومعناه، وجهة السياق؛ لأن الجميع تقريب، تفسير اللفظ في اللغة يعني بمفردها تقريب، وتفسير اللفظ بما دل عليه السياق تقريب أيضا للمعنى؛ ولكن التقريب الذي فيه الدرجتان وفيه الأمران -الذي هو رعاية اللفظ ورعاية السياق كما عليه السلف- هـٰذا لاشك أنه أبلغ وأبلغ.

ولهـٰذا يشرف في التفسير العلماء، كلّما زاد علم العالم كلما نال من التفسير أكثر وأكثر، لم؟ لأنه يفسر من الجهتين، إذا كان عالما باللغة فهو ينظر إلى المعنى وينظر إلى السياق ويقرب من جهتين.

وهـٰذه مسألة مهمة من جهة التقريب.

فإذن لا تنازع في تفسير بعض الكلمات، مثلا لو فسر بعض السلف بعض الآيات بكلمة، ثم وجدت من المفسرين من ذكر معنى آخر، فهنا لا يعد هـٰذا اختلافا للسلف؛ بل تنظر: هل هـٰذا المعنى الثاني مواكب لمعاني السلف، أم مضاد لها، إذا كان يدور في فلكها فالعمدة جميعا التقريب تقريب المعنى، وأما إذا كان مضادا لها فهـٰذا هو الذي ينكر، ولهـٰذا توسع العلماء في التفسير في التقريب، التفسير بالتقريب توسعوا فيه، فيذكر العالم ما يفهمه من الآية مقربا المعنى للناس، وهـٰذا التقريب لابد أن يكون محكوما بأصول تفاسير السّلف، وهـٰذه طريقة المحققين من العلماء الذين يتابعون السلف في التفسير.

ويذكرون مثالا، مثل ما مر معنا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾[النحل:٤١]، حسنة هـٰذه ما هي؟ قال بعضهم: المال، الإمارة، الزوجة الصالحة، هـٰذا تمثيل.

مثل الصراط المستقيم: القرآن، الإسلام، السنة والجماعة، هـٰذا إذا فسره فإنما يعني به أن يذكر بعض أفراده؛ يعني تمثيل له حتى يتضح المعنى.

[المتن]

وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ، وَمِنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ تَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ، كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾[ص:٢٤]، أَيْ مَعَ نِعَاجِهِ، و﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[آل عمران:٥٢، الصف:١٤] أَيْ مَعَ اللَّهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالتَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ نُحَاةُ الْبَصْرَةِ مِنَ التَّضْمِينِ فَسُؤَالُ النَّعْجَةِ يَتَضَمَّنُ جَمْعَهَا وَضَمَّهَا إِلَى نِعَاجِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[الإسراء:٧٣]، ضُمِّنَ مَعْنَى (يُزِيغُونَك وَيَصُدُّونَك).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[الأنبياء٧٧]، ضُمِّنَ مَعْنَى (نَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ). وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[الإنسان:٦]، ضُمِّنَ (يُرْوَى بِهَا) وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

[الشرح]

هـٰذه قاعدة عظيمة تحتاج إلى بيانها البيان المفصل، تحتاج إلى محاضرة كاملة لأنها من أنفع علوم التفسير؛ **قاعدة التضمين**.

وذلك أن العلماء -علماء العربية- اختلفوا في أحرف الجر وأحرف المعاني، على قولين:

منهم من يقول: إن الأحرف قد ينوب بعضها عن بعض، مثل ما قال بعضهم في تفسير ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾: ﴿إِلَى﴾ هنا بمعنى (مع).

القول الثاني أن هـٰذا ليس بصحيح؛ بل الفعل إذا كان الجادة أن يُعدى بنفسه أو يعدى بحرف جر ثم خولفت الجادة، وأتي بحرف جر آخر؛ ليس معنى هـٰذا الاختلاف من المتكلم أنه يريد بالحرف الثاني الحرف الذي هو حرف الجادة، مثلما هنا يريد بـ﴿إِلَى نِعَاجِهِ﴾ مع نعاجه، فلا يكون في الكلام عمق؛ ولكن يقول نحاة البصرة -كما ذكر وهو التحقيق وهو الصحيح وهو كثير في القرآن-: إن تعدية الفعل بحرف جر لا يناسب معناه أن يثبت معنى الفعل الأصلي ومعه يثبت معنى فعل مضمّن فيه في داخله يناسب حرف الجر.

فالعربي يريد أن يُفهم فعلين بكلامه، كيف هل يكرر الفعل؟ هو أتى بفعل قال جل وعلا وكلامه باللسان العربي المبين: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾، هنا سؤال، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾ السؤال ما يتعدى بـ﴿إِلَى﴾ سأله كذا إلى كذا! فإذن يريد السؤال ومع السؤال شيئا آخر؛ فعل آخر نستنتجه من حرف الجر المذكور الذي هو ﴿إِلَى﴾، فما الذي يناسب حرف ﴿إِلَى﴾؟ في هـٰذا يناسبه الضم؛ ضمُّ شيء إلى شيء، وجمع شيء إلى شيء.

فإذن هم سألوا ومع السؤال ضمّوا شيئا إلى شيء ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾، إذن هم سألوا وأيضا حصل منهم الضم وحصل منهم الجمع، وهـٰذا نبه عليه بـ﴿إِلَى﴾، هـٰذا كثير في القرآن.

مثلا قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]، قالوا: ﴿فِي﴾ بمعنى على. ليس كذلك،

التحقيق أن ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ أن التصليب أصلا لا يكون إلا على الجذع؛ ولكن ﴿فِي﴾ دلّت على فعل آخر ضمنه الفعل أصلب.

كذلك قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الحج:٢٥] أراد، ما تقول: أراد بكذا، الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ قال: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ والجادة أن (أراد) تتعدى بنفسها، تقول: أردتُ الشيء، أراد الذهاب، أردتُ الظلم، أردتُ الحق. فلم عداه بالباء؟ هٰذا معناه أنه أراد معنى الإرادة ومع معنى الإرادة معنى فعل آخر تستنتجه بهٰذا الحرف المذكور.

ولهٰذا قال السلف في تفسير ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾: أراد هامّا بظلمٍ، وهٰذا لأجل عدم التكرير؛ لأجل أن مبنى اللغة على الاختصار، فبدل أن يكرر الفعلين يقول: أراد الظلم وهم بالظلم، أراد الظلم هاما به. هٰذا يكون فيه تطويل في الكلام.

فإذن العرب عمدة كلامها على الاختصار والقرآن العظيم كلام الله جل وعلا الذي أعجز الخلق أن يأتوا بمثله ولو اجتمعوا جميعا، هٰذا فيه من أسرار التضمين الشيء الكثير، **التضمين عِلْمٌ مهم**.

قال: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[آل عمران:٧٥]، يقولون: الباء بمعنى (على). ليس كذلك. نعم المعنى: تأمنه على قنطار؛ لكن لماذا أتى بالباء؟ أمنه على الشيء، ما يقال: أمنه بالشيء، فمعنى الباء أن هناك كلمة أخرى؛ فعل آخر دخل في كلمة ﴿تَأْمَنْهُ﴾، كيف تستنتجه؟ تذهب إلى الفعل الذي يناسب التعدية بالباء.

وانتبه لهٰذه القاعدة قاعدة التضمين، وانظر إلى كلام المفسرين فيها والتطبيقات عليها سترى أنها من أعظم الفوائد في التفسير، ولاشك أن علمها يكون بمعرفة حروف المعاني.

ذكرنا لكم مثال فيما سبق واضح مثلا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾[البقرة:٢٩، فصلت:١١]، هل ﴿إِلَى﴾ بمعنى على؟ أصلا استوى الجادة أنها تعدى بـ (على) ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[المؤمنون:٢٨]، ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾[الزخرف:١٣]. هنا عداها بـ﴿إِلَى﴾، فمعنى ذلك أنه أراد الاستواء الذي هو بمعنى العلو أولا، ثم أراد فيه معنى الاستواء الذي هو بمعنى العلو فعل آخر تناسبه التعدية بـ﴿إِلَى﴾ الذي هو القصد والعمد. فيكون المعنى أنه -جل وعلا- عَلاَ على السماء قاصدا عامدا، بخلاف المؤولين فإنهم يقولون: استوى بمعنى قصد ويزيلون معنى العلو، وهٰذا غير طريقة أهل السنة، فأهل السنة في باب التضمين يقولون: المعنى الأول مراد ومعه المعنى الثاني الذي يناسب التعدية بـ﴿إِلَى﴾. فانتبه لهٰذه القاعدة، فإنها مهمة للغاية.

نكتفي بهـــذا القدر.

[الأسئلة]

سؤال (١٤): هل نستطيع أن نقول: إنه لا يوجد اسم يدل على صفة فعلية لله جل وعلا؟

الجواب: لا، لا نستطيع؛ لأنّ أسماء الله -جل وعلا- منها ما يكون فيه الصفات الذاتية، ومنها ما يكون فيه الصفات الفعلية، نعم ليس كل صفة فعل لله -جل وعلا- يصاغ له منها اسم؛ ولكن قد يكون من أسمائه ما هو من قبيل الصفات الفعلية مثل: الخالق والرازق والسّتير.. ونحو ذلك.

سؤال (١٥): فُسرت كلمة (عسعس) بأقبل وأدبر. فظاهر التفسيرين التناقض، فكيف الجمع بينهما؟

الجواب: ليس متناقضا، هـــذا يسمى الألفاظ المشتركة، يعني يرِد هـــذا ويرد هـــذا، (عسعس) الشيء بمعنى أقبل، عسعس الشيء بمعنى أدبر.

الديغ هو الملدوغ واللديغ هو السليم من اللدغ، تقول: فلان لديغ؛ يعني سلم من الدغ، وفلان لديغ، بمعنى ملدوغ أصابه اللدغ.

بعض العلماء يجعل هـــذا في باب التضاد، وبعضهم لا يجعله في باب التضاد، هـــذا من استعمال اللفظ في معنيين فأكثر، يسمى المشترك.

هنا ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ (١٧) وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ (١٨)﴾[التكـــوير:١٧-١٨]، هنـــا الليـــل إذا (عسعس) يكون المراد بتفسير من فسّر (عسعس) بأنه (أقبل) يعني: والليل إذا أقبل. أو مـــن فســـر (عسعس) بالإدبار قال: والليل إذا أدبر. ورُجّح الثاني وهو الإدبار لفائـــدة قولـــه: ﴿وَالصُّـــبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾؛ لكن كلا القولين صحيح، يعني أن تفسير اللفظ بالمشترك لا يعـــدّ اختلافـــا؛ لأن هـــــذا صحيح وهـــذا صحيح، وقد يرجح أحدهما عن الآخر بأضرب من الترجيح.

نكتفي بهـــذا القدر وصلى الله وسلم على نبينا.

بسم الله الرحمـــن الرحيم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

[المتن]

وَمَنْ قَالَ: ﴿لاَ رَيْبَ﴾[البقرة:٢]، لاَ شَكَّ. فَهـــذا تَقْرِيبٌ، وَإِلاَّ فَالرَّيْـــبُ فِيـــهِ اضْـــطِرَابٌ

وَحَرَكَةٌ، كَمَا قَالَ: ((دَعْ مَا يَرِيبُك إِلَى مَا لاَ يَرِيبُك)).[1] وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ: مَرَّ بِظَبْيٍ حَاقِفٍ. فَقَالَ: ((لاَ يَرِيبُهُ أَحَدٌ))، [2] فَكَمَا أَنَّ "الْيَقِينَ" ضُمِّنَ السُّكُونَ وَالطُّمَأْنِينَةَ، فَـ"الرَّيْبُ" ضِدُّهُ ضُمِّنَ الاضْطِرَابَ وَالْحَرَكَةَ.

وَلَفْظُ "الشَّكِّ" وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ هَـٰذَا الْمَعْنَى؛ لَكِنَّ لَفْظَهُ لاَ يَدُلُّ عَلَيْهِ. [3]

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[البقرة:٠٢]،: هَـٰذَا الْقُرْآنُ، فَهَـٰذَا تَقْرِيبٌ؛ لأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَالإِشَارَةُ بِجِهَةِ الْحُضُورِ غَيْرُ الإِشَارَةِ بِجِهَةِ الْبُعْدِ وَالْغَيْبَةِ، وَلَفْظُ "الْكِتَابِ" يَتَضَمَّنُ مِنْ كَوْنِهِ مَكْتُوبًا مَضْمُومًا مَا لاَ يَتَضَمَّنُهُ لَفْظُ "الْقُرْآنِ" مِنْ كَوْنِهِ مَقْرُوءًا مُظْهَرًا بَادِيًا.

فَهَـٰذِه الْفُرُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي "الْقُرْآنِ".

فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ: ﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾[الأنعام:٧٠]، أَيْ تُحْبَسَ، وَقَالَ الآخَرُ: تُرْتَهَنَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. لَمْ يَكُنْ مِنْ اخْتِلاَفِ التَّضَادِّ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْبُوسُ قَدْ يَكُونُ مُرْتَهَنًا، وَقَدْ لاَ يَكُونُ؛ إِذْ هَـٰذَا تَقْرِيبٌ لِلْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ.

وَجَمْعُ عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي مِثْلِ هَـٰذَا نَافِعٌ جِدًّا؛ فَإِنَّ مَجْمُوعَ عِبَارَاتِهِمْ أَدَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْ عِبَارَةٍ أَوْ عِبَارَتَيْنِ، وَمَعَ هَـٰذَا فَلاَ بُدَّ مِنْ اخْتِلاَفٍ مُحَقَّقٍ بَيْنَهُمْ كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الأَحْكَامِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ عَامَّةَ مَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ عُمُومُ النَّاسِ مِنَ الاخْتِلاَفِ مَعْلُومٌ؛ بَلْ مُتَوَاتِرٌ عِنْدَ الْعَامَّةِ أَوْ الْخَاصَّةِ، كَمَا فِي عَدَدِ الصَّلَوَاتِ وَمَقَادِيرِ رُكُوعِهَا وَمَوَاقِيتِهَا، وَفَرَائِضِ الزَّكَاةِ وَنُصُبِهَا، وَتَعْيِينِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ وَرَمْيِ الْجِمَارِ وَالْمَوَاقِيتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ اخْتِلاَفُ الصَّحَابَةِ فِي "الْجَدِّ وَالإِخْوَةِ" وَفِي "الْمُشَرَّكَةِ" وَنَحْوِ ذَلِكَ لاَ يُوجِبُ رَيْبًا فِي جُمْهُورِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ، بَلْ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَامَّةُ النَّاسِ هُوَ عَمُودُ النَّسَبِ مِنَ الآبَاءِ وَالأَبْنَاءِ، وَالْكَلاَلَةِ مِنَ الإِخْوَةِ وَالأَخَوَاتِ، وَمِنْ نِسَائِهِمْ كَالأَزْوَاجِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي الْفَرَائِضِ ثَلاَثَ آيَاتٍ مُفَصَّلَةٍ؛ ذَكَرَ فِي الأُولَى الأُصُولَ وَالْفُرُوعَ، وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ الْحَاشِيَةَ الَّتِي تَرِثُ بِالْفَرْضِ

---

[1] **سنن الترمذي**: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب (٦٠)، حديث رقم (٢٥١٨)، قال الترمذي: هَـٰذا حديث صحيح، قال الشيخ الألباني: صحيح.

[2] **موطأ الإمام مالك**، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد، حديث رقم (٧٨٩).

[3] انتهى الشريط الثاني.

كَالزَّوْجَيْنِ وَوَلَدِ الأُمِّ، وَفِي الثَّالِثَةِ الْحَاشِيَةَ الْوَارِثَةَ بِالتَّعْصِيبِ، وَهُمْ الإِخْوَةُ لأَبَوَيْنِ أَوْ لأَبٍ. وَاجْتِمَاعُ الْجَدِّ وَالإِخْوَةِ نَادِرٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي الإِسْلاَمِ إلاَّ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الشرح]

الحمد لله، هذا تتمة لما سبق الكلام عليه من أنّ أسباب اختلاف التنوع الذي يقع في تفاسير السلف -رضوان الله عليهم ورحمة الله عليهم- أنّ الكلمة تكون لها معنىً أصليا، ويكون لها معنىً ضُمِّن فيها فيكون التفسير برعاية المعنى المضمن.

مثل ما ذكر في (الريب)، فإن (الريب) فُسِّر بأنّه (الشك)؛ لكن هذا كما قلنا: إن الترادف لا يوجد في القرآن؛ بل لا يوجد في اللغة على التحقيق، بمعنى أن الكلمة معناها كلمة أخرى مطابقة دون زيادة كلمة مكان كلمة، نقول: هذا غير موجود.

ولهذا يكون ثم تقريب وإفهام للمعنى بأحسن عبارة تدل عليه.

ففي قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢]، فُسِّر بأنَّ الريب: الشك، وفسر قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[البقرة:٢٢]، يعني: إن كنتم في شك، ﴿وَلاَ يَرْتَابَ﴾[المدثر:٣١]، قال: ولا يشك، ونحو ذلك. هذا تقريب لكلمة (الريب)، فإن (الريب) هنا (شك) معه اضطراب وعدم هدوء، اضطراب شديد وعدم هدوء، وهذا زيادة عن معنى الشك.

فيقول هنا: إذا فسّرها بعض السلف بكلمة واحدة، وفسرها آخرون بزيادة عن تلك الكلمة أو بكلمة أخرى، فإنه قد يكون من أسباب ذلك أنه رُعي المعنى المقارب -كما فُسِّر الريب بالشك- أو رُعي المعنى الذي يكون أكثر قُرْبًا -مثل الريب الذي هو الشك الذي فيه تردد واضطراب-، أو يكون برعاية ما ضمن بالكلمة من معنى. مثل قولهم: ﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾، يعني أن تحبس، أو ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾[الأنعام:٧٠]؛ يعني أن ترتهن النفس بما كسبت، لاشك أن هذا وهذا كله من باب اختلاف التنوع، وليس من باب اختلاف التضاد.

إذا تقرر هذا، فإن اختلاف التنوع الذي ذكره شيخ الإسلام فيما سبق وأطال فيه، هذا له فوائد وقد ذكرها، منها:

أن يكون المعنى يشمل ذلك كله؛ يشمل المعنى التقريبي، ويشمل المعنى الأكثر قربا، ويشمل الكلمة التي ضمنت فيكون هذا عدة للمفسر، فإن المفسر إذا رأى أن هذه الكلمة فسرت بكذا وفسرت بكذا وفسرت بكذا، فإنه يفسرها بحسب احتياج الناس لما يناسب الكلمة، فإنّ اختلاف السلف في

التفسير يستفيد منه المفسر كثيرا؛ لأنه يكون أحيانا في بعض التفاسير رعاية لمعنى بعض الأفراد، وفي التفسير الآخر رعاية لمعنى بعض الأفراد، فإذا نُص على هـٰذا الفرد و لم يكتفِ بالعموم كان في هـٰذا فائدة للمفسر في التنصيص عليه بخصوصه لحاجته في الإصلاح أو لحاجته في التنبيه أو لغير ذلك من مقاصد المفسرين.

وهـٰذا الذي ذُكر له أمثلة، مثل ما ذكر في تفاسير في اختلاف في الفقهيات في الفروع فإن اختلافهم:

قد يكون من اختلاف التضاد وهو الأكثر.

وقد يكون من اختلاف التنوع وهو الأقل.

بعكس التفسير.

التفسير في اختلافهم في تفسير القرآن هـٰذا الأكثر فيه الغالب أنه اختلاف تنوع، مثل ما ذكر، والأقل بل النادر جدا أن يكون اختلاف تضاد.

ووجود الاختلاف لما ذكر شيخ الإسلام الفقهيات يقول: وجود الاختلاف في الفقهيات بين السلف، لا يعني أن لا يؤخذ بقول السلف لما رجح من أقوالهم، كذلك اختلافهم في التفسير لا يعني أن يقال: إنهم اختلفوا فلا نأخذ بشيء من أقوالهم؛ بل يرى المفسر بمثل ما رأوا ويأخذ من حيث أخذوا، فإن هـٰذا ليس بصحيح مطلقا؛ بل الأفضل أن تتبع تفاسيرهم؛ لأنهم أهل الدراية بالقرآن، واختلافهم في التفسير لا يعني عدم أخذ أقوالهم في التفسير كما أن اختلافهم في الفقهيات لا يعني عدم أخذ أقوالهم في الفقهيات؛ بل الأئمة منهم من نزع إلى بعض الأقوال التي اختلف إليها الصحابة من الأقوال المختلفة المتضادة، وذلك مصير منهم إلى أنّ الأخذ بأحد تلك الأقوال أنه صحيح؛ لأنه إذا ترجّح عند الإمام ما يُستدل به لذلك القول فإنه يأخذ به.

هـٰذا مع كونها متضادة، وهـٰذا هو الأصل فيها، أما الاختلاف في التفسير بين السلف فالأصل فيه أنه اختلاف تنوع، ولهـٰذا يعظم قدره ويتحتّم الأخذ به، ولا ينبغي الخروج عنه في أقوال التفاسير؛ ولأنهم هم أدرى باللسان والبيان، والتفسير بالرأي -يعني بغير الأثر- ذكرنا شروطه فيما سبق.

[المتن]

وَالاخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ لِخَفَاءِ الدَّلِيلِ أَوْ الذُّهُولِ عَنْهُ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ سَمَاعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْغَلَطِ فِي فَهْمِ النَّصِّ، وَقَدْ يَكُونُ لاعْتِقَادِ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ.

فَالْمَقْصُودُ هُنَا: التَّعْرِيفُ بِجُمَلِ الأَمْرِ دُونَ تَفَاصِيلِهِ.

[الشرح]

هـٰذا الاختلاف في الفقهيات، هـٰذه الجملة بينها شيخ الإسلام وفصلها في كتابه "**رفع الملام عن الأئمة الأعلام**" وهـٰذه جملة أشار بها إلى جماع أسباب اختلاف الأئمة الأربعة -رحمهم الله تعالى- أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، هـٰذه أسباب الاختلاف الفقهي، وهو لا يريد أنها أسباب اختلاف في التفسير.